بنك الريان
ALRAYAN BANK

التقرير السنوي

للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

2025

@alrayanbankgroup | alrayan.com

صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
الأمير الوالد

ALRAYAN
ECO

التقرير السنوي للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

يفخر بنك الريان في كونه رائداً في مجال تعزيز بيئة عمل مستدامة ومسؤولة. فانطلاقاً من التزامه الراسخ بالرفاه الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، والسلامة البيئية، يواصل البنك أداء دوره كمؤسسة قطرية مسؤولة ورائدة في الصيرفة الإسلامية في قطر وداعمة لمبادئ الاستدامة.

في عام 2025، حقق بنك الريان إنجازات بارزة رسخت مكانته كأحد الرواد في تعزيز الاستدامة وتطوير حلول التمويل المستدام المبتكرة. فقد نجح البنك في إصدار أول صكوك خضراء بالريال القطري بقيمة 500 مليون ريال مع إدراجها وتداولها في السوق المحلي. كما أطلق منتج التمويل الإسلامي المستدام للعملاء من الشركات لدعم المشاريع الخضراء والاجتماعية وفق معايير محددة للأهلية.

كما شهد هذا العام ترقية تصنيف البنك في مؤشر MSCI ESG من BB إلى BBB، وهو ما يعكس الإنجازات السنوية والتقدم الملموس في المبادرات البيئية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، نظم البنك منتدى الاستدامة الذي جمع نخبة من القادة والخبراء في هذا المجال لمناقشة سبل تعزيز التمويل المستدام من خلال إدارة المخاطر المناخية واستكشاف الفرص المرتبطة بها. ويطمح البنك من خلال هذه الجهود إلى إحداث أثر إيجابي ملموس على المجتمع والبيئة.

يلتزم بنك الريان التزاماً راسخاً بمبادئ الاستدامة، حيث تحدد سياسة المجموعة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة إطاراً متكاملاً يعكس توجه البنك نحو الخدمات المصرفية المسؤولة. وتوفر هذه السياسة إطاراً قوياً وموحداً لجميع الإدارات لضمان انسجامها في التطبيق، كما تتضمن سياسات تفصيلية وبيانات محددة تغطي مجالات الأعمال وإدارة المخاطر والخدمات والوظائف الرقابية.

بناءً على هذه السياسة الشاملة، عزز البنك نهجه من خلال تطوير إطار متكامل لإدارة المخاطر المناخية والمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويوضح هذا الإطار آليات تقييم المخاطر عبر قاعدة العملاء، ويشمل تحليلات كمية مثل تقييم مادية المخاطر المناخية (المادية والانتقالية)، إضافة إلى المخاطر الاجتماعية والحوكمة. كما يتضمن أداة فحص خاصة لتقييم ملفات العملاء وتحديد المجالات التي يمكن للبنك دعمهم فيها. ويهدف هذا الإطار إلى فهم أفضل لمخاطر العملاء، مع تحديد فرص لمساعدتهم على تحسين أدائهم في مجال الاستدامة.

يُعد بنك الريان أول بنك إسلامي في قطر ينضم إلى مبادرة الشراكة لحساب الكربون في القطاع المالي (PCAF). وقد استخدم البنك البيانات المتاحة إليه من خلال هذه الشراكة لإجراء أول تقييم شامل لمادية المخاطر الانتقالية عبر محفظة عملائه. وكان الهدف هو فهم مستوى وتوزيع المخاطر الانتقالية، مع الأخذ في الاعتبار قنوات انتقال رئيسية مثل تأثير تسعير الكربون والضرائب على تكاليف التشغيل والربحية، الضغوط المرتبطة بالسمعة، تغير تفضيلات المستهلكين، وتحولات توجهات المستثمرين وإمكانية الوصول إلى رأس المال. ومن خلال هذا التقييم، يسعى البنك إلى تحديد مستويات المخاطر والفرص الناشئة لدعم خطط التحول الخاصة بالعملاء، بما في ذلك فرص منح تسهيلات ائتمانية إضافية. كما يعمل البنك على تحديد العملاء المستهدفين الذين يمكنهم الاستفادة من هياكل التمويل المرتبطة بالاستدامة وحلول التمويل الانتقالي.

وتماشياً مع متطلبات الإفصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة الخاصة ببورصة قطر، يلتزم بنك الريان بأعلى معايير الشفافية والامتثال لتعليمات الإفصاح. وبالتوافق مع توصيات مبادرة البورصات المستدامة(S-SEI) والاتحاد العالمي للبورصات (WFE)، طوّرت بورصة قطر مجموعة من المؤشرات الرئيسية للأداء في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويقوم بنك الريان بالإفصاح عن تقاريره عبر منصة الاستدامة الخاصة ببورصة قطر، منصة الاستدامة العربية لبورصة قطر. تم إرفاق التقرير ضمن التقرير السنوي هذا.

وكان بنك الريان قد أتمّ العام الماضي بالشراكة مع بنك «إتش إس بي سي» أول عملية إعادة شراء مرتبطة بمؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة الإسلامية، مما يعتبر إنجازاً بارزاً في مجال التمويل المستدام ودعم مسيرة التحول الخاصة ببنك الريان. وتتضمن هذه الهيكلة المبتكرة أهداف أداء مستدامة يتعيّن على البنك تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة.

وسبق أن أطلق بنك الريان إطار التمويل المستدام في عام 2022، بما يتماشى مع التزامات دولة قطر في مسيرتها الطموحة نحو تحقيق أهداف الانبعاثات الكربونية، ورؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية الاستدامة التي أعلنها مؤخراً مصرف قطر المركزي. وانطلاقاً من التزامه الراسخ في تحقيق هذه الأهداف، يعكس بنك الريان نهجه الاستباقي في تطبيق استراتيجيته للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع تحقيق تقدم ملموس في مسيرته نحو التحول.

أول إصدار من بنك الريان للصكوك الخضراء بالريال القطري مدرجة في قطر

نجح بنك الريان في إتمام أول إصدار له للصكوك الخضراء بالريال القطري بقيمة 500 مليون ريال مع إدراجها وتداولها في السوق المحلي. ويُعد هذا الإنجاز محطة بارزة تؤكد التزام البنك بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في مسيرته نحو تحقيق أهداف الاستدامة.

ترقية تصنيف البنك في مجال الاستدامة

في عام 2025، تمت ترقية تصنيف بنك الريان في مؤشر MSCI ESG من BB إلى BBB، وهو ما يعكس الإنجازات السنوية والتقدم الملموس في مبادرات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويؤكد هذا التصنيف الجديد التزام البنك المستمر بالتمويل المستدام والخدمات المصرفية المسؤولة.

إطلاق منتجات التمويل الإسلامي المستدام

قدم بنك الريان مجموعة من منتجات التمويل الإسلامي المستدام لعملائه من الشركات، تشمل التمويل الأخضر والاجتماعي والمستدام، لدعم المشاريع الخضراء والاجتماعية وفق معايير محددة في إطار التمويل المستدام.

وتشمل المشاريع الخضراء المؤهلة المباني الخضراء ومصادر الطاقة المتجددة. أما المشاريع الاجتماعية المؤهلة فتشمل التعليم والرعاية الصحية والشركات الناشئة. ويمكن الجمع بين الجوانب البيئية والاجتماعية في مشروع واحد، وفق خطوات تشمل تحديد الأهلية، إدارة واستخدام العوائد، والتقارير الدورية.

كما أطلق البنك التمويل الإسلامي المرتبط بالاستدامة لمساعدة المقترضين على تحقيق أهداف استدامة محددة، حيث ترتبط الشروط مباشرة بأدائهم وفق عملية منظمة تشمل اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)، تحديد أهداف الأداء المستدام، إدارة العوائد، والتقارير.

منتدى الاستدامة 2025

استضاف بنك الريان أول منتدى للاستدامة، جمع نخبة من القادة والخبراء في هذا المجال لمناقشة سبل تعزيز التمويل المستدام من خلال إدارة المخاطر المناخية واستكشاف الفرص المرتبطة بها. وقد شارك في المنتدى عملاء من الشركات والجهات التنظيمية والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين لتبادل الرؤى والخبرات.

تضمن المنتدى جلسة نقاشية مع نخبة من المتحدثين المتميزين حول الاستدامة في قطاع العقارات واستراتيجيات خفض الانبعاثات، إضافة إلى الاستفادة من التمويل الإسلامي والمستدام والرقمي. كما شمل المنتدى عرضاً لحلول بنك الريان المالية المبتكرة المتوافقة مع إطار التمويل المستدام الصادر عن مصرف قطر المركزي، إلى جانب جلسة بقيادة Global P&S تناولت التمويل المستدام، التقارير، تقنيات منخفضة الكربون، واستراتيجيات التحول.

يلعب القطاع المالي دوراً محورياً في قيادة هذا التحول من خلال ضمان توجيه التمويل نحو المشاريع التي تحقق قيمة طويلة الأمد. فالاستدامة تتجاوز مجرد الامتثال والتقارير، إذ تتطلب القدرة على مواكبة التغيرات وتطوير الممارسات لتحقيق نمو مستدام.

بنك الريان يوسّع محفظته الاستثمارية الخضراء والمستدامة

تأكيداً على التزامه بالاستدامة والمسؤولية البيئية، استثمر بنك الريان استراتيجياً في الصكوك الخضراء والمستدامة بقيمة تقارب 207.5 مليون دولار أمريكي خلال عام 2025. يجسد هذا الاستثمار التزام البنك بدعم المشاريع والمبادرات التي تسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة، وتعزز جهوده في مواجهة تغير المناخ، وتحقيق تأثير بيئي إيجابي ملموس.

بنك الريان يطلق محطة شحن المركبات الكهربائية في مقره

أطلق بنك الريان محطة لشحن المركبات الكهربائية في مقره، بهدف تشجيع الموظفين على تبني الممارسات الصديقة للبيئة وإبراز التزام البنك بالاستدامة البيئية. لا تقتصر هذا المبادرة على دعم استخدام المركبات الكهربائية بين الموظفين فحسب، بل تتماشى أيضاً مع أهداف البنك الأوسع في تقليل بصمته الكربونية وتعزيز حلول الطاقة الخضراء. ومن خلال توفير وصول ميسر إلى محطات الشحن، يسهل البنك على موظفيه الانتقال إلى خيارات نقل أنظف، مما يسهم في بيئة أكثر صحة ويجسد التزامه بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

حملة «التحول الأخضر» في بنك الريان

أطلق بنك الريان حملة داخلية بعنوان **"Go Green"** تهدف إلى تعزيز المعاملات الرقمية وتقليل استخدام الورق، والعمل على تحويل جزء كبير من عملياته إلى القنوات الرقمية، إضافة إلى دمج مبادئ الاستدامة في اختيار الموردين لتعزيز الاستدامة عبر سلسلة القيمة الخاصة بالبنك.

حوكمة الاستدامة

يشرف مجلس إدارة بنك الريان على إطار عمل الحوكمة المؤسسية الشامل من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة له والتي تتولى تطوير أطر العمل والسياسات المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والموافقة عليها.

ولضمان التنفيذ الفعّال للسياسة وإطار العمل، تم تشكيل لجنة على مستوى الإدارة العليا لمتابعة تطبيق مبادرات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتقدم هذه اللجنة تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة الذي يرفع بدوره تحديثات دورية إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بشأن تطبيق إطار العمل. وتُبقي لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة على اطلاع بأحدث التطورات المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك الإجراءات المطلوب اتخاذها والتوصيات.

وتشمل مسؤوليات مجلس الإدارة الإشراف على استراتيجيات إدارة مخاطر المناخ. أما اللجنة الإدارية للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، فتتولى متابعة

الأنشطة، والمبادرات، ومؤشرات الأداء، والإنجازات الإدارية المتعلقة بالمناخ.

ويعمل فريق متخصص بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة كجهة استشارية لهذه اللجنة الإدارية والإدارة العليا. إذ يقدم التوصيات المتعلقة بالاستدامة، ويتولى مهمة إدارة جميع تقارير وإفصاحات الحوكمة، كما يتعاون بشكل وثيق مع الإدارات المعنية في المشاريع ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يراجع الفريق السياسات واللوائح على مختلف إدارات البنك وأقسامه لضمان ملاءمتها لمعايير الحوكمة ويحرص على التزام الإدارات بسياسات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة.

التزامات بنك الريان

يعمل بنك الريان على تحقيق الريادة في مجال الاستدامة، من خلال تقديم حلول مصرفية مبتكرة وفعّالة تدعم مسيرة الاستدامة في قطر بما يتماشى مع رؤية الدولة الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبصفته شريكاً رئيساً في تحقيق تطلعات هذه الرؤية الوطنية الطموحة، يلتزم البنك بدوره المحوري في بناء مجتمع متقدم يدفع بعجلة النمو ويضمن مستوى معيشياً رفيعاً لجميع المواطنين.

تشمل رؤية قطر الوطنية 2030 تحديات بيئية واجتماعية ملحّة. أما بنك الريان، فيعتبر معالجة هذه القضايا جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاستدامة الخاصة به، مما يضفي طابعاً إيجابياً إلى الجهود المبذولة في سبيل مستقبل البلاد. وتعتمد هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز رئيسية: التنمية البشرية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية.

الركيزة الأولى: التنمية البشرية والاجتماعية

يلتزم بنك الريان بتعزيز قطاعي التعليم والرعاية الصحية في قطر، وتطوير القوى العاملة الكفؤة، وتحسين الرعاية والحماية الاجتماعية. ودعماً لصحة موظفيه وسلامتهم ورفاهيتهم، يرتكز البنك على اتباع سياسات شاملة، وإجراء تدقيقات دورية، والحصول على الشهادات اللازمة، وتنظيم برامج تدريب مستمرة، ما يضمن بيئة عمل آمنة تتوافق مع المعايير التنظيمية.

ولتعزيز رفاهية موظفيه، يوفر بنك الريان صالة رياضية مجهزة بالكامل، وكافيتيريا خاصة، وخدمات طبية داخلية يشرف عليها ممرض مؤهل. وتولي مبادرات المسؤولية الاجتماعية اهتماماً كبيراً بتمكين الشباب، وتحقيق الاستدامة البيئية، وتنمية المجتمع، وتحفيز الأنشطة الرياضية، ودعم التعليم، وذلك من خلال الالتزام بالتطوع والمشاركة المجتمعية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية.

وفي إطار دعم عملية التقطير، يلتزم بنك الريان بتوفير فرص عمل مجزية للمواطنين القطريين، وتطوير المواهب الوطنية، وضمان مستقبل مزدهر لكوادره. إذ يُعد اكتشاف المواهب وتطويرها جزءاً لا يتجزأ من قيم البنك حيث يعمل باستمرار على توفير مسارات وظيفية واضحة، ودعم التطوير التعليمي والمهني، وتطبيق برنامج أداء شامل يعتمد على استراتيجية LEAD لتعزيز النمو والتميز وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية. ومن خلال هذه المبادرات، يضطلع بنك الريان بدور محوري في الدفع بعجلة التنمية المستدامة في قطر، مع ضمان الامتثال التام للقوانين واللوائح المحلية.

تماشياً مع تعليمات مصرف قطر المركزي بشأن شمولية الخدمات المالية، يلتزم بنك الريان بضمان الوصول العادل والمتكافئ إلى جميع المنتجات والخدمات للعملاء من ذوي الإعاقة البصرية. ويحرص موظفو البنك على تقديم المساعدة باحترام ولباقة وبروح المبادرة للعملاء المكفوفين أو ضعاف البصر ويشمل ذلك توفير صيغ بديلة للوثائق لتسهيل الاطلاع عليها وتسهيل إجراء المعاملات بشكل آمن وسري وضمان أن تكون مكاتب الخدمة والمنصات الرقمية متاحة وسهلة الاستخدام. تعكس هذه الإجراءات التزام البنك بالدمج والشمول، والامتثال التنظيمي، وأعلى معايير العناية بخدمة العملاء.

المسؤولية الاجتماعية للشركة

يسترشد بنك الريان في كل ما يقوم به من أعمال بالمسؤولية الاجتماعية المتقدمة مقترنة برؤيته للنمو المستمر. إن جوهر برنامج المسؤولية الاجتماعية الخاص بالبنك يكمن في قناعته الراسخة بمهمته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية والبيئية المستديمة تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030. وفي هذا الإطار، يقوم البنك واستناداً إلى القانون رقم (13) لسنة 2008 والمعدل بموجب القانون رقم (8) لسنة 2011 بتحصيل مبلغ يعادل 2,5% من صافي الأرباح السنوية لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية وقد بلغت مساهمة البنك للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 38.3 مليون ريال قطري.

في عام 2025، واصل بنك الريان ترسيخ التزامه العميق بالمسؤولية الاجتماعية باعتبارها ركناً أساسياً من هوية البنك المؤسسية. ويستند هذا الالتزام إلى مجموعة من القيم الجوهرية تشمل التعاطف، الشمول، الاستدامة، والمشاركة المجتمعية، وإلى رؤية مستوحاة من المبادئ الإسلامية للعدالة والإنصاف، ومتوافقة تماماً مع رؤية قطر الوطنية 2030 التي تدعو إلى اقتصاد متنوع، مجتمع متماسك، وبيئة مستدامة.

على مدار العام، عمل البنك على تطوير نهج متكامل للمسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة: الإنسان أولاً، البيئة كأمانة يجب الحفاظ عليها، والاقتصاد كوسيلة لخلق قيمة مشتركة ليس فقط للمساهمين، بل أيضاً للعملاء والموظفين والمجتمع والأجيال القادمة. وقد تُرجم هذا النهج إلى مجموعة واسعة من البرامج والمبادرات، شملت الدعم الخيري والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً، تمكين الشباب والطلاب، تعزيز فرص

العمل وتنمية المواهب الوطنية، الاستدامة البيئية، توسيع نطاق التوعية الصحية، والريادة الفكرية في التحول الرقمي والحوكمة في القطاع المالي. وقد استُكملت هذه الجهود بسلسلة من الشراكات المجتمعية والجوائز الدولية التي عكست الاعتراف الواسع بدور البنك في هذا المجال.

وفي هذا السياق، لم يعد بنك الريان مجرد مؤسسة مالية تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ بل أصبح شريكاً فاعلاً في صياغة نموذج تنموي متوازن يوفق بين الربحية الاقتصادية والمسؤولية الأخلاقية والأثر الاجتماعي والبيئي المستدام.

1. الدعم الخيري والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفاً

خلال شهر رمضان المبارك، وضع بنك الريان قيم الكرم والتضامن في صميم مبادراته المجتمعية، حيث أطلق سلسلة من البرامج المصممة لدعم الفئات الأكثر ضعفاً وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمع القطري. وشمل ذلك دعم جمعية قطر للتوحد، بما يعكس قناعة البنك بأهمية الشمول وحق كل فرد، بمن فيهم المصابون باضطراب طيف التوحد، في الحصول على الرعاية والخدمات المناسبة التي تحترم كرامتهم وتدعم اندماجهم في المجتمع.

وفي نفس الروح الإنسانية، ساهم البنك في دعم الجمعية القطرية للسرطان، في مبادرة ذات بعد إنساني تهدف إلى تخفيف معاناة المرضى وأسرهم، وتعزيز جودة خدمات الصحة والتوعية المتاحة لهم، وترسيخ ثقافة الكشف المبكر والوقاية. وعلى صعيد العدالة الاقتصادية، ساهم بنك الريان في برنامج «الغارمين» التابع لجمعية قطر الخيرية، مما مكّن عدداً من الأفراد المثقلين بالديون من استعادة توازنهم المالي وإعادة اندماجهم في المجتمع بكرامة، انسجاماً مع روح التضامن التي تُعد أحد ركائز التمويل الإسلامي.

كما واصل البنك دعمه لجمعية قطر لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال مبادرات تهدف إلى تحسين إمكانية الوصول وتعزيز جودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة، عبر توفير خدمات أكثر شمولاً ودعم متكامل يستجيب لاحتياجاتهم الفعلية ويساعدهم على تحقيق استقلالية أكبر. وامتد هذا الالتزام بالحماية الاجتماعية ليشمل المتقاعدين والمشتركين في أنظمة التقاعد العامة. فقد وقع بنك الريان اتفاقية شراكة بلاتينية مع الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية مما أتاح للبنك المساهمة في المشاريع المجتمعية التي تنفذها الهيئة، وعزز مكانته كراعٍ بلاتيني للمبادرات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، بما يضمن استمرار الدعم للمتقاعدين والمشتركين على المدى الطويل.

2. التماسك الاجتماعي، الثقافة الوطنية والرياضة

في مجال التماسك الاجتماعي والتراث الثقافي، كان بنك الريان الراعي البلاتيني لاحتفالية القرنقعوه في مشيرب وسط الدوحة، وهو حدث تقليدي ذو جذور عميقة في الذاكرة الجماعية جمع العائلات والأطفال في أجواء احتفالية مليئة بالفرح والانتماء. وقد شكل هذا الدعم جسراً بين التقاليد القطرية والمشاركة المؤسسية، وجسد قناعة البنك بأن الحفاظ على التراث الثقافي جزء لا يتجزأ من مسؤوليته تجاه الهوية الوطنية.

وفي السياق الوطني ذاته، شارك البنك في اليوم الرياضي للدولة من خلال تنظيم سلسلة من الأنشطة الداخلية التي عكست قيم الصحة واللياقة والعمل الجماعي، مؤكداً أن الصحة الجسدية والنفسية للموظفين عنصر أساسي في ثقافة البنك وبيئة العمل المتوازنة.

كما شارك بنك الريان في المنتدى السنوي "شكراً قطر للعمل الاجتماعي» برعاية سعادة وزيرة التنمية الاجتماعية، حيث تم تكريم البنك تقديراً لجهوده ودعمه المستمر للمبادرات المجتمعية، وهو ما يعكس الثقة التي يحظى بها كشريك موثوق في مسيرة التنمية الاجتماعية للدولة.

وانطلاقاً من إيمان البنك بدور الرياضة في تعزيز أنماط الحياة الصحية وترسيخ مكانة قطر كمركز عالمي للأحداث الرياضية الكبرى، وقع البنك اتفاقية مع الاتحاد القطري للبليارد والسنوكر لرعاية بطولة كأس العالم للكرة العشرية ليصبح الراعي الرسمي لهذه البطولة العالمية.

وتعكس هذه الشراكة التزام البنك المستمر بدعم الرياضة والسياحة الرياضية باعتبارهما محركين رئيسيين للتنمية المجتمعية والاقتصادية. وبنفس الروح، شارك البنك في مهرجان "سنيار 2025» لصيد البحر، احتفاءً بالتراث البحري لدولة قطر ودعماً للحرفيين وبناة السفن التقليدية، مؤكداً في الوقت ذاته أهمية تحقيق التوازن بين حماية البيئة البحرية والحفاظ على الهوية الثقافية المرتبطة بها.

3. التعليم، تمكين الطلاب، وتنمية رأس المال البشري

في مجال التعليم، حافظ بنك الريان على حضور نشط من خلال مبادرات موجهة تستهدف طلاب المدارس والجامعات والخريجين الجدد، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الاستثمار في الإنسان هو الشكل الأكثر استدامة من الاستثمار.

وبمناسبة اليوم الدولي للتعليم، استضاف البنك مجموعة من الطلاب القطريين من إحدى المدارس الثانوية في المدينة التعليمية، وذلك في إطار دوره في المسؤولية الاجتماعية لتشجيع الشباب على التفكير في مسارات مهنية في القطاع المصرفي. واتخذت المبادرة شكل زيارة ميدانية موجهة إلى مقر البنك في لوسيل، حيث تعرف الطلاب

على بيئة العمل المصرفي من خلال لقاءات مع قيادات قطرية من قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. كما شاركوا في ورشة تدريبية حول الحوكمة والاستدامة تضمنت مسابقات تفاعلية لتعميق فهمهم لمسؤولية البنك الاجتماعية ومساهمته في الاقتصاد الوطني. وقد وفرت هذه الزيارة للطلاب فرصة فريدة للتعرف بشكل مباشر على مبادئ التمويل الأخلاقي التي يتبناها البنك، وساعدت على سد الفجوة بين التعليم الأكاديمي والاستعداد المهني من خلال ربط ما يدرسونه في الفصول الدراسية بالواقع العملي للعمل المصرفي.

وبالتوازي مع ذلك، شارك بنك الريان في البرنامج الوطني "مسيرتي، مستقبلي " في نسخته السابعة، الذي ينظمه مركز قطر للتطوير المهني، أحد أعضاء مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. وكجزء من هذا البرنامج، استضاف البنك مجموعة من الطلاب والطالبات القطريين في المرحلة الثانوية لتعريفهم بطبيعة وآفاق العمل في القطاع المصرفي وتشجيعهم على اعتباره مساراً مهنياً مستقبلياً.

ولتعزيز ظهور جيل جديد من المتخصصين في القطاع المالي والمصرفي، قام بنك الريان برعاية الدفعة الرابعة من برنامج "أصول المستقبل" الذي تنظمه أكاديمية قطر للمال والأعمال بالشراكة مع مصرف قطر المركزي وبدعم من مركز قطر للمال وبورصة قطر. ويهدف البرنامج إلى رفع مستوى الوعي لدى طلاب المرحلة الثانوية والخريجين الجدد حول المفاهيم والمبادئ الأساسية للقطاع المالي والمصرفي في قطر.

وفي تعميق لهذا المسار، كان البنك الراعي الذهبي للبرنامج الوطني "كوادر مالية" في نسخته العاشرة، الذي أطلقته أكاديمية قطر للمال والأعمال بالشراكة مع مصرف قطر المركزي ووزارة العمل وهيئة الخدمة المدنية والتطوير الحكومي. ومن خلال هذه المساهمة، يدعم بنك الريان تدريب كوادر مالية وطنية عالية الكفاءة قادرة على قيادة مستقبل القطاع المالي في الدولة.

وعلى مستوى الجامعات، قدم البنك محاضرة متخصصة لطلاب كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر بعنوان "الخدمات والمزايا في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة". وقد عرضت الجلسة الحلول التمويلية التي يقدمها البنك، ودوره في دعم رواد الأعمال والقطاع الخاص، ومساهمته في التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

كما حافظ البنك على حضوره في المنتديات التعليمية والمهنية الرئيسية من خلال المشاركة في معرض قطر للوظائف، حيث التقى بالشباب والخريجين والباحثين عن عمل وعرّفهم بفرص العمل في القطاع المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما عزز مكانته كخيار مفضل للتوظيف في قطاع الخدمات المالية، ورسخ دوره كجسر يربط بين التعليم الأكاديمي وسوق العمل.

4. التقطير، تنمية المواهب الوطنية، والشراكات الأكاديمية

إلى جانب تمكين الطلاب أكاديمياً، عزز بنك الريان مكانته كخيار مفضل للتوظيف بين الشباب القطريين من خلال مشاركته الواسعة في معارض التوظيف وبرامج تنمية المواهب الوطنية.

شارك البنك في معرض التوظيف بجامعة قطر، حيث أتاح للطلاب والخريجين فرصة استكشاف فرص العمل والتدريب والمنح الدراسية بالتعاون مع مركز التطوير المهني بالجامعة، مما عزز قنوات التواصل مع المواهب الوطنية الشابة.

كما شارك بنك الريان في معرض التوظيف 2025 بالمدينة التعليمية، وهو حدث تعاوني كبير نظمته جامعات كارنيجي ميلون قطر، جورجتاون قطر، جامعة حمد بن خليفة، كلية HEC باريس في قطر، نورثويسترن قطر، جامعة تكساس A&M قطر، وجامعة فرجينيا كومنولث للفنون قطر، بالشراكة مع مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. وفي هذا المعرض، عرض البنك فرص التدريب والتوظيف والمنح الدراسية لطلاب من مختلف التخصصات.

وامتد حضور البنك إلى معرض التوظيف الثالث بجامعة لوسيل، الذي أقيم تحت رعاية سعادة وزير العمل حيث قدم البنك فرص التدريب والتوظيف وعزز تواصله مع المواهب الوطنية الواعدة. كما شارك في معرض التوظيف بجامعة كارنيجي ميلون في قطر، مقدماً فرص العمل والمنح الدراسية والتدريب لطلاب الجامعة المتميزين، وشارك أيضاً في معرض التوظيف بجامعة الدوحة للعلوم والتكنولوجيا، حيث عرض مجموعة متنوعة من فرص العمل والتدريب والمنح الدراسية للطلاب المبدعين والموهوبين، وذلك ضمن رؤية شاملة لبناء مسارات مهنية مستدامة للشباب القطري في القطاع المصرفي.

ولترسيخ هذه الاستراتيجية، نظم بنك الريان يوماً مفتوحاً للتوظيف بالتعاون مع وزارة العمل، صُمم لاستقبال الشباب القطريين والمهنيين الراغبين في بناء مسيرة مصرفية مجزية. وقد جسد هذا الحدث التزام البنك المستمر بدعم المواهب القطرية، وتعزيز المهارات، وفتح مسارات للنمو المهني بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية. وتمكن المشاركون من لقاء مديري التوظيف وكبار المدراء التنفيذيين ، والتعرف على الوظائف الشاغرة وخيارات المسار المهني المستقبلية، واستكشاف برامج الخريجين والتدريب بالإضافة إلى مسارات التطوير المهني عبر مختلف إدارات البنك.

وفي تعزيز الصلة بين المعرفة الأكاديمية وسوق العمل، قام بنك الريان برعاية برنامج "لقاء العقول" في جامعة كارنيجي ميلون في قطر، مساهماً في إنشاء منصة للحوار بين الطلاب والخبراء والقادة التنفيذيين حول موضوعات تتعلق بالاقتصاد والأعمال والتكنولوجيا والابتكار.

5. الاستدامة البيئية

في سياق التوعية العامة، تعاون بنك الريان مع شركة الميرة للمشاركة في اليوم الدولي للتخلص من الأكياس البلاستيكية من خلال حملة شملت أكثر من 69 فرعاً، نجحت في رفع مستوى الوعي حول الآثار الضارة للبلاستيك أحادي الاستخدام وتشجيع أنماط استهلاك أكثر مسؤولية واستدامة.

وفي تعزيز دوره في حماية الموارد الطبيعية، وقع بنك الريان، برعاية سعادة وزير البيئة والتغير المناخي، مبادرة تعاون مع وزارة البيئة والتغير المناخي لدعم الجهود الوطنية في حماية المراعي والحفاظ على البيئة، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030. وتشمل هذه المبادرة برامج عملية مثل تسوير المراعي، تنظيم حملات تنظيف دورية، زراعة الأشجار والنباتات المحلية، وإطلاق برامج توعوية تعزز الاستدامة البيئية.

كما شارك البنك في الحفل الرسمي الذي نظمته الوزارة لإطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى لمكافحة التصحر 2025 – 2030، حيث تم تكريمه تقديراً لمساهمته في حماية البيئة.

6. التوعية الصحية وجودة الحياة

برز تمكين المعرفة والتوعية الصحية بشكل كبير في أنشطة بنك الريان طوال العام، انسجاماً تاماً مع إيمانه بأن الصحة تُعد حجر الأساس للتنمية المستدامة. بالتعاون مع مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، نظم البنك جلسة توعية حول الإقلاع عن التدخين، قدمها اختصاصي في طب المجتمع. وهدفت الجلسة إلى تزويد المشاركين باستراتيجيات عملية ومسارات دعم تساعدهم على تبني أنماط حياة أكثر صحة والتغلب على العادات الضارة.

كما نظم البنك جلسة توعية حول مخاطر التعرض لأشعة الشمس خلال أشهر الصيف، ركزت على طرق الحماية من الأشعة فوق البنفسجية وتأثيراتها على الجلد والصحة العامة. وتضمنت الجلسة توزيع مواد تثقيفية تشجع على العناية الذاتية وتبني السلوكيات الوقائية.

وفي إطار التزامه المستمر بالكشف المبكر والصحة الوقائية، استضاف البنك ورشة عمل للتوعية بسرطان الثدي بالتعاون مع مجموعة الدوحة الصحية ضمن فعاليات شهر التوعية بسرطان الثدي. شمل البرنامج محاضرة حول العلامات والأعراض وطرق الوقاية والفحص الذاتي، إضافة إلى فحوصات سريرية ونقاش مفتوح مع طبيب مختص، مما أتاح للمشاركين فرصة الحصول على نصائح طبية مباشرة.

كما شارك البنك وموظفوه وعائلاتهم في حملة اليوم العالمي للسكري التي نظمتها الجمعية القطرية للسكري، حيث كان بنك الريان الراعي البلاتيني للفعالية. وانسجاماً مع شعار "السكري وبيئة العمل"، جمع الحدث بين التثقيف الصحي الموجه، الفحوصات الطبية في الموقع، والاستشارات الفردية لدعم جهود الوقاية والكشف المبكر بين الموظفين وتعزيز مفهوم بيئة العمل الصحية، واختُتم بمسيرة المشي الخاصة باليوم العالمي للسكري.

7. قيادة الحوار القطاعي، التحول الرقمي، الحوكمة والامتثال

على المستوى الوطني والقطاع المصرفي والمالي، لعب بنك الريان دوراً نشطاً في قيادة الحوار المهني حول مستقبل القطاع المالي، والتحول الرقمي، والاستدامة، والحوكمة، والامتثال.

شارك البنك كراعٍ ألماسي في قمة قطر للتحول الرقمي في التجارة والخزينة 2025، التي أقيمت تحت رعاية وزارة التجارة والصناعة. وقد جمعت القمة نخبة من الخبراء المحليين والدوليين لمناقشة التحول الرقمي في تمويل التجارة، وتطور المصرفية الإسلامية، حوكمة الاستدامة، ومستقبل ممارسات الخزينة المستدامة، مما عزز حضور البنك كلاعب رئيسي في صياغة توجهات القطاع المستقبلية.

وفي مجال الفعاليات الاقتصادية المتخصصة، شارك بنك الريان في معرض سيتي سكيب قطر 2025، حيث قدم عروضاً تمويلية حصرية، ومكافآت مالية، وخطط سداد مرنة دعماً لقطاع العقارات وتسهيل امتلاك العقارات بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما شارك بنك الريان وشركة الريان للاستثمار كشريكين رئيسيين في حوارات IFN قطر 2025، حيث قدما رؤى متخصصة حول المصرفية الإسلامية، المنتجات الاستثمارية، وإدارة الأصول في قطر والمنطقة الأوسع، مما أعاد التأكيد على مكانة البنك كمؤسسة رائدة في التمويل الإسلامي وصوت محوري في الحوار المالي الإقليمي.

واستضاف البنك أيضاً فريقاً من بلومبرغ، حيث شاركوا وجهات نظرهم حول الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية، وانخرطوا في مناقشات تفاعلية حول أطر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالاستدامة وتصنيفات الدخل الثابت والأسهم.

وعلى صعيد الحوكمة والامتثال وأمن المعلومات، أكمل بنك الريان التزامه بمعيار الضمان الوطني للمعلومات (NIA) وحصل رسمياً على شهادة الامتثال من الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، مما يعكس التزامه بأعلى معايير أمن المعلومات وحماية بيانات العملاء، ويعزز ثقة أصحاب المصلحة في بيئته الرقمية.

كما شارك البنك في حفل إطلاق برامج تدريبية متخصصة لمكافحة الجرائم المالية، تحت شعار "مناعة وطن: نحو أمن مالي ومجتمع واعٍ"، الذي نظمته أكاديمية قطر للمال والأعمال. وقد أكدت هذه المشاركة قناعة البنك بأهمية ترسيخ ثقافة الامتثال والنزاهة وتعزيز الإطار الوطني لمكافحة الجرائم المالية داخل القطاع المالي.

8. الجوائز والتصنيفات الإقليمية والدولية

حظيت جهود بنك الريان في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة والابتكار المصرفي بتقدير واسع محلياً وإقليمياً ودولياً. ففي قمة قطر للمسؤولية الاجتماعية 2025، نال البنك جائزة أفضل مبادرة للمسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي والمصرفي، وشارك كراع ماسي في القمة، مساهماً في تحفيز الحوار الوطني حول الاستدامة والحوكمة والممارسات التجارية الأخلاقية، مما عزز مكانته كمؤسسة مصرفية تضع القيم في صلب توجهاتها الاستراتيجية.

وعلى مستوى الجوائز العالمية، منحته مجلة "يوروموني" جائزة الأفضل في مجال الاستدامة، فيما كرّمته "وورلد بيزنس آوتلوك" كأفضل بنك متوافق مع الشريعة، والبنك الإسلامي الرائد في قطر، وأفضل بنك إسلامي مبتكر في قطر. ومنحته مجلة "جلوبال بيزنس" جائزة أفضل حلول مصرفية متوافقة مع الشريعة، بينما حصد من مجلة "إنترناشيونال بيزنس" لقب أفضل بنك في المسؤولية الاجتماعية بدولة قطر، وتوّجته "إنترناشيونال بانكر" بجائزتي أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية للأفراد وأفضل بنك إسلامي في قطر.

وعلى صعيد التصنيفات الإقليمية البارزة، عزّز بنك الريان مكانته ضمن قائمة أبرز المؤسسات المالية في المنطقة؛ إذ حلّ في المرتبة الحادية والعشرين ضمن قائمة "فوربس الشرق الأوسط" لأكثر 30 بنكاً قيمة في عام 2025، كما احتل المرتبة الخمسين في قائمة "أقوى 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط" للعام ذاته، وهما إنجازان يعكسان الأداء القوي والأثر الواسع والثقة العميقة التي يحظى بها لدى مختلف أصحاب المصلحة.

9. قيمة مشتركة ومستقبل مستدام

من خلال كل مبادرة خيرية، وكل برنامج تعليمي أو مهني، وكل شراكة بيئية أو صحية أو مجتمعية، وكل حوار يقوده في المجال المالي، وكل تكريم يحصده على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، يواصل بنك الريان ترسيخ مفهوم القيادة على أسس من المسؤولية، والمرونة، والتأثير الإنساني.

ومع ترسيخ المسؤولية الاجتماعية في صلب رسالته المؤسسية، يبقى البنك ملتزماً بخلق قيمة مشتركة مع المجتمع، وتمكين الأفراد والمؤسسات، والمضي قدماً نحو مستقبل مستدام ينبثق من النمو الأخلاقي ويرتكز إلى الشراكة المجتمعية الحقيقية، بما ينسجم مع رؤية قطر الوطنية 2030 ويجسّد روح الصيرفة الإسلامية في أبهى صورها.

الركيزة الثانية: التنمية الاقتصادية

يواصل بنك الريان جهوده المبذولة في سبيل تمكين القطاع الخاص من لعب دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. ويتجسد التزام البنك تجاه الشركات الصغيرة والمتوسطة في استراتيجيته المبتكرة التي تتماشى مع رؤية قطر الوطنية. تشمل هذه الاستراتيجية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودعم رواد الأعمال، والمواهب الوطنية، وتعزيز الابتكار في الأعمال، وتطوير المهارات، والترويج للشركات الناشئة، بما يتماشى مع أهداف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يركز البنك على دعم المبادرات ذات الأثر الاجتماعي، والمشاريع المركزة حول برامج التطوير والابتكار للشباب، وبرامج الأعمال الحرة النسائية، والتمكين الاجتماعي للمرأة، بالإضافة إلى دعم الشركات والمؤسسات العاملة على برامج المهارات المستقبلية.

وفي ظل التطورات الديناميكية التي يشهدها قطاع التكنولوجيا المالية، يمضي بنك الريان قدماً في ريادة الابتكار، لا سيما بعد أن أطلق بيئة تجريبية تقنية كجزء من مختبر الابتكار الخاص به، "NEXT". إن هذه المبادرة تتماشى تماشياً سلساً مع استراتيجية مصرف قطر المركزي للتكنولوجيا المالية ورؤيته الطموحة للدولة في تنويع القطاع الاقتصادي. بفضل هذه الجهود الرائدة، يساهم البنك بشكل ملموس في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطر.

التمويل المستدام وإطار التمويل المستدام

يعتبر بنك الريان أول بنك إسلامي في قطر قدّم إطاراً للتمويل المستدام في العام 2022 مع تصنيف مستقل من وكالة التصنيف الائتماني الدولية ستاندرد آند بورز. إذ إن روح الالتزام التي يتمتع بها البنك تدعم مسيرته في تحقيق أهدافه المتعلقة بالاستدامة، مما يدعم رؤية قطر الوطنية ويتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

يعمل البنك بشكل نشط على تفعيل إطار التمويل المستدام من خلال دمج اعتبارات الاستدامة في أنشطته الأساسية للتمويل وأسواق رأس المال. ويشمل ذلك التطوير المنهجي لسجل أصول متوافق مع الاستدامة، يتيح تحديد وتصنيف ومتابعة الأصول الخضراء والمستدامة المؤهلة عبر الميزانية العمومية بما يتماشى مع معايير الأهلية الواردة في الإطار.

ويُعد هذا السجل مكوناً أساسياً في استراتيجية البنك للتمويل المستدام، حيث يعزز الشفافية والحوكمة وقدرات إعداد التقارير. وبالتوازي مع ذلك، يقوم البنك بتقييم فرص الاستفادة من قاعدة الأصول هذه لدعم مبادرات التمويل المستدام المستقبلية، بما في ذلك إمكانية إصدار صكوك خضراء. وتعكس هذه الجهود التزام البنك بمواءمة أنشطته التمويلية مع ممارسات السوق المتطورة ومعايير البنوك الأخرى والأهداف الوطنية والدولية للاستدامة، مع تعزيز جاهزيته لصفقات أسواق رأس المال المستدامة.

وفي إطار التزامه بتعزيز الاستدامة، يركز بنك الريان على تقليل الانبعاثات الكربونية والاستثمار في المشاريع الخضراء والاجتماعية والمستدامة، بما في ذلك الصكوك الخضراء

والمنتجات الخضراء المتنوعة. ويدرك البنك دوره الحيوي في تحقيق النمو المستدام من خلال تقديم خيارات تمويلية متعددة تتماشى مع المسؤوليات البيئية لدولة قطر، وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد الأساسية مثل الهواء والتربة والمياه والتنوع الحيوي.

في سبيل تحقيق رسالته، وبهدف تقديم مشاريع تمويل تحقق مكاسب تدعم استراتيجيته ورؤيته، فقد رأى بنك الريان إنشاء إطار عمل لخيارات التمويل المستدام ("إطار العمل")، والذي يستطيع البنك بموجبه إصدار السندات والصكوك والتمويلات الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة. ويتوافق إطار العمل مع مبادئ السندات الخضراء 2021 ومبادئ السندات الاجتماعية 2021 وإرشادات سندات الاستدامة 2021 الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال، ومبادئ التمويل الأخضر 2021 ومبادئ التمويل الاجتماعي 2021 الصادرة عن جمعية أسواق التمويل. كما ينسجم إطار العمل أيضاً مع الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات والذي أصدره مركز قطر للمال في مارس 2022، وهو الأول من نوعه على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ويهدف إلى تعزيز تنمية سوق التمويل المحلي في الدولة. ويعمل الإطار التنظيمي المستدام للصكوك والسندات من مركز قطر للمال على تحقيق التكامل بين المتطلبات والمزايا المحلية من جهة، وبين مبادئ الجمعية الدولية لأسواق رأس المال المقبولة على المستوى العالمي من جهة أخرى، بهدف توفير منظومة متناغمة للأسواق المالية محلياً بالاستناد إلى المعايير الدولية.

تماشياً مع هذه المبادئ، يؤكد بنك الريان اعتماد المبادئ التالية لكل من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يتم إصدارها:

استخدام المتحصلات

سيتم تخصيص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها بنك الريان في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع مستدامة تحقق معايير الأهلية لتصنيفها كمشاريع خضراء أو اجتماعية.

عملية تقييم المشاريع واختيارها

ستخضع المشاريع الخضراء والاجتماعية المؤهلة إلى الدراسة اللازمة من قبل لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يضمن تحقيقها للمعايير المذكورة آنفاً ضمن فقرة "استخدام المتحصلات".

وتتألف لجنة المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى بنك الريان من ممثلين عن الإدارات التالية: إدارة الخزينة، إدارة الشؤون المالية وعلاقات المستثمرين، الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وإدارة الاتصال المؤسسي ومكتب الرئيس التنفيذي للمجموعة - الاستراتيجية والتطوير وإدارة الحوكمة/سكرتير الشركة، وإدارة متابعة الالتزام وإدارة الموارد البشرية وإدارة المخاطر. كما يمكن إضافة ممثلين آخرين لعضوية اللجنة تبعاً للمشاريع التي يتم اختيارها. وتجتمع اللجنة، التي يرأسها رئيس قطاع التحول للمجموعة، بشكل دوري لمراجعة المواضيع المتصلة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة والإشراف عليها.

إدارة المتحصلات

يخصص مبلغ يعادل صافي المتحصلات من أي سند من السندات الخضراء أو الاجتماعية أو سندات الاستدامة التي يصدرها بنك الريان، بشكل جزئي أو كلي، لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء و/أو الاجتماعية المؤهلة، على النحو المنصوص عليه في إطار عمل خيارات التمويل المستدام، وبالاستعانة بسجل بنك الريان للتمويل المستدام. سيتولى سجل التمويل المستدام تخصيص متحصلات جميع السندات أو الصكوك أو عمليات التمويل الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة، حيث ستتم من خلاله متابعة المعلومات التالية على الأقل:

- نوع المعاملة المصرفية المستدامة: القيمة الأولية للمتحصلات، تاريخ المعاملة، تاريخ الاستحقاق، وسجل السداد أو الإطفاء.
- تخصيص استخدام المتحصلات: اسم وتوصيف المشاريع المؤهلة الخضراء و/أو الاجتماعية المخصصة وغير المخصصة، المبلغ المخصص لكل من المشاريع الخضراء و/أو البيئية، حصة بنك الريان من التمويل، تاريخ الاستحقاق، والرصيد المتبقي من المتحصلات التي لم يتم تخصيصها في حال وجودها.

رفع التقارير

ينشر بنك الريان تقريراً حول إصداراته الخضراء أو الاجتماعية أو المستدامة (من السندات والصكوك والتمويلات)، يتناول فيه المبالغ المخصصة والأثر المحقق وذلك في مهلة أقصاها سنة من تاريخ كل إصدار. ويتم النشر في التقرير السنوي لبنك الريان وبشكل سنوي إلى حين تخصيص صافي متحصلات الإصدارات بشكل كامل. حتى 31 ديسمبر 2025، أتم بنك الريان وبنك «إتش إس بي سي» أول عملية إعادة شراء مرتبطة بمؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة الإسلامية، وأول إصدار للصكوك الخضراء.

واهتماماً منه بتعزيز الممارسات المستديمة، يركز بنك الريان على الحد من الانبعاثات الكربونية والاستثمار في المشاريع الخضراء والاجتماعية المستدامة، بما في ذلك الصكوك الخضراء والمنتجات الصديقة البيئة المتنوعة. كما يولي البنك أهمية كبيرة لدعم النمو المستدام حيث يعمل بدون كلل على توفير مجموعة من خيارات التمويل التي تتوافق مع مبادئ المسؤولية البيئية في قطر، لا سيما من ناحية حماية الموارد الأساسية مثل الهواء، والأرض، والمياه، والتنوع البيولوجي.

الركيزة الثالثة: التنمية البيئية

يفتخر بنك الريان بدعمه للاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغير المناخي لدولة قطر وخطة العمل الوطنية لتغير المناخ اللتين تعكسان تطلعات رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. إذ يعمل البنك على اتخاذ إجراءات حاسمة مرتبطة بالشؤون البيئية من خلال دعم التمويل المستدام، ودمج مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في عمليات اختيار الموردين، والعمل بشكل فعال على الحد من انبعاثات الكربون على مستوى عملياته كافة. فانطلاقاً من إطار التمويل المستدام الخاص به، يلتزم بنك الريان بالاستثمار في المباني الخضراء ومبادرات الطاقة المتجددة، مع الحرص على أن تتسم عملية الشراء بالمسؤولية وممارسات سلسلة التوريد بالفعالية. وترسخ هذه الجهود التزام البنك بدعم مستقبل مستدام بما يتوافق مع القوانين والأنظمة المحلية.

يقع المقر الرئيسي لبنك الريان في مدينة لوسيل، وهو مبنى حائز شهادة GSAS 4 التي تعكس التزامه الراسخ بالاستدامة. وحرص البنك على تضمين عناصر صديقة للبيئة أساسية في مقره من خلال تركيب نظام إضاءة موفر الطاقة، وألواح طاقة شمسية، واعتماد نظام ترشيد المياه، وبرنامج شامل لفرز النفايات بهدف إعادة تدويرها. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك حملة داخلية لتحويل العمل المكتبي ليكون عملاً صديقاً للبيئة وذلك من خلال تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية والتحول نحو التقنيات الرقمية والإلكترونية.

وانطلاقاً من التزامه بتعزيز مستقبل مستدام، نجح البنك في نقل جزء كبير من معاملاته الورقية إلى قنواته الرقمية، ما ساهم في تقليل أثره البيئي. فالتحول إلى الأساليب الرقمية يعزز راحة العملاء ويتماشى مع مسؤولية البنك في حماية كوكب الأرض.

ويأتي التبني الملحوظ للقنوات الرقمية ليؤكد التزام البنك بالتقدم التكنولوجي والاستدامة البيئية. فمن خلال اعتماد التحول الرقمي، يسعى البنك إلى تحويل تجربة العملاء وتمهيد الطريق لمستقبل صديق للبيئة بامتياز.

الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومخاطر تغير المناخ

وضع مصرف قطر المركزي إرشادات شاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تُعنى بالمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر تغير المناخ ضمن إطار الحوكمة الخاص به. وفي هذا الصدد، يلتزم بنك الريان التزاماً راسخاً باتباع نهج استباقي في إدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. إذ يسعى البنك بدون كلل إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة وتعزيز القيمة المستدامة لأصحاب المصلحة. فمن خلال التركيز على تحديد المخاطر والفرص ذات الصلة وتقييمها، يأخذ البنك على عاتقه مواجهة التحديات المناخية، مدركاً تمام الإدراك تأثير هذه التحديات المحتمل على عملياته وأصوله الممولة والمجتمع ككل.

يكرّس بنك الريان جهوده لتعزيز أدائه المالي المستدام من خلال وضع إدارة مخاطر تغير المناخ على رأس سلم أولوياته، وذلك على صعيد كافة أنشطته التمويلية وعمليات عملائه المصرفية. فإن دمج الاعتبارات المرتبطة بتغير المناخ في سياساته وعملياته وفقاً لإرشادات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، يزوّد البنك بالقدرة على تحديد المجالات عالية المخاطر والتخفيف من حدتها، مما يعزز أهمية إطار إدارة المخاطر لديه والدور البارز الذي يضطلع به.

مع انضمامه إلى مبادرة الشراكة لحساب الكربون في القطاع المالي منذ العام 2024، يتخذ البنك خطوة محورية نحو الشفافية من خلال الإفصاح عن انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن النطاق 3 الصادرة عن عملياته المالية، مساهماً بذلك في مبادرة قطر للحد من الانبعاثات الكربونية.

علاوة على ذلك، يعتزم بنك الريان إجراء تقييم شامل لمادية المخاطر بهدف اكتساب رؤى قيّمة حول مختلف المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وإدارة التحديات بفعالية. سيساعد هذا التقييم في تحديد أبرز المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وتسليط الضوء على أهم المسائل بالنسبة إلى عمليات البنك وأصحاب المصلحة. سيتم إجراء تقييم لمادية المخاطر بشكل سنوي أو عند الحاجة بهدف تقييم احتمالية حدوث المخاطر وتأثيرها المحتمل على عمليات البنك.

في عام 2025، طور البنك مجموعة قوية ومتعددة الأبعاد من القدرات ضمن إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما عزز بشكل كبير نهجه في إدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ على مستوى المؤسسة. ويشمل ذلك تطوير إطار شامل لإدارة مخاطر المناخ والحوكمة البيئية والاجتماعية، ويحدد بوضوح آليات الحوكمة والعمليات والمسؤوليات. وقد أكمل البنك أولى تقييماته لمخاطر التحول، ومخاطر المناخ المادية، والمخاطر الاجتماعية والحوكمية عبر محافظه، مدعوماً بإطلاق أداة فحص خاصة لتقييم ملفات العملاء بشكل منهجي.

وبالتوازي مع ذلك، بدأ البنك في دمج المخاطر المناخية ومتطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن سياسات المخاطر الأساسية، لضمان انعكاس هذه العوامل في إدارة المخاطر اليومية وعملية اتخاذ القرارات. كما أدخل البنك أداة تقييم للموردين تركز على متطلبات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لتعزيز الرقابة عبر سلسلة التوريد والعلاقات مع الأطراف الثالثة. علاوة على ذلك، يعمل البنك على صياغة سياسة خاصة لقابلية تحمل المخاطر المناخية لتوجيه القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمخاطر بما يتماشى مع طموحاته في مجال

الاستدامة، ويقوم بتطوير قاعدة بيانات مخصصة لتمكين القياس والمتابعة وإعداد التقارير بشكل متسق لمؤشرات المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر المؤسسة.

1. تقييم أهمية مخاطر التحول

أكمل البنك أول تقييم له لأهمية مخاطر التحول (transitional risk materiality)، مستفيداً من البيانات المتاحة له حول الانبعاثات الكربونية من خلال شراكته مع PCAF وذلك لتقسيم وتقييم محفظة عملائه على المستوى القطاعي. وقد مكّن هذا النهج البنك من تحديد القطاعات والعملاء الأكثر تعرضاً لديناميكيات التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وتضمن التقييم عدة قنوات لنقل مخاطر التحول، بما في ذلك تأثير ضرائب الكربون وتسعيره على تكاليف التشغيل والربحية، التطورات التنظيمية ومتطلبات الإفصاح، الضغوط المرتبطة بالسمعة نتيجة الملفات عالية الانبعاثات، التحولات في تفضيلات المستهلكين، والتغيرات في توجهات المستثمرين وإمكانية الوصول إلى رأس المال. ومن خلال دمج هذه القنوات في التحليل، حصل البنك على رؤية شاملة حول كيفية تأثير مخاطر التحول على نماذج أعمال العملاء وتدفقاتهم النقدية وجدارتهم الائتمانية، مع تحديد المجالات التي يمكن أن تدعم فيها حلول التمويل الانتقالي والتمويل المرتبط بالاستدامة جهود العملاء في خفض الانبعاثات.

2. تقييم أهمية المخاطر المادية

أكمل البنك أول تقييم له لأهمية المخاطر المادية بهدف قياس مدى تعرض العملاء للمخاطر المناخية الحادة والمزمنة. وقد تم إعداد قائمة بالمخاطر المادية ذات الصلة بما يتماشى مع الخطة الوطنية القطرية للعمل بشأن تغير المناخ 2030، كما تم تعزيزها من خلال المقارنة المرجعية مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي تتمتع بخصائص مناخية وجغرافية مشابهة. وقد ضمن ذلك أن يعكس التقييم مواطن الضعف الخاصة بالمنطقة مثل الحرارة الشديدة، الإجهاد المائي، ارتفاع مستوى سطح البحر، وإمكانية تعطل البنية التحتية الحيوية وسلاسل الإمداد.

ومن خلال هذا التقييم، عزز البنك فهمه لكيفية تأثير المخاطر المناخية المادية على عمليات العملاء وقيم الأصول واستمرارية الأعمال، مما يدعم إدارة أكثر وعياً للمخاطر ويعزز التواصل مع العملاء بشأن تدابير المرونة والتكيف.

3. تقييم أهمية المخاطر الاجتماعية والحوكمية

عزز البنك قدراته في متابعة المحافظ من خلال تصميم أول تقييم له على مستوى القطاعات للمخاطر الاجتماعية والحوكمية عبر محفظة عملائه. وقد استند التحليل إلى موضوعات رئيسية ومحركات للمخاطر مأخوذة من إرشادات SASB، المعترف بها كجهة رائدة في الاعتبارات الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والقطاعية. ومن خلال هذا العمل، عمّق البنك فهمه لكيفية تأثير قضايا مثل ممارسات العمل، الأثر المجتمعي، خصوصية البيانات، أخلاقيات الأعمال، فعالية مجالس الإدارة، والشفافية على قدرة العملاء على الصمود وأدائهم طويل الأمد.

4. العناية الواجبة في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

أدخل البنك أداة جديدة لتعزيز تحليله على مستوى القطاعات من خلال تقييم مخاطر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة على مستوى كل عميل بشكل فردي.

ويُعتبر الفهم الدقيق لملف كل عميل وسلوكه في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة أمراً أساسياً لإدارة ومتابعة مجموعة واسعة من المخاطر المرتبطة بالعلاقة مع العميل. ومن خلال هذه الأداة، يقوم البنك برصد المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية للعملاء الحاليين والمحتملين، بما في ذلك ملفهم الخاص بمخاطر المناخ، والذي يتطلب في كثير من الحالات تواصلاً مباشراً من مديري العلاقات وفِرق التغطية لفهم خطط التحول، وترتيبات الحوكمة، وتوافر البيانات.

وتُجرى التقييمات على مستوى العميل باستخدام بطاقة تقييم خاصة بالبنك، والتي تُبنى على التقييم القطاعي وتوفر رؤية منظمة للمخاطر عبر الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية. ويُمكّن ذلك البنك من تحديد حالات التعرض المرتفع للمخاطر، ودعم اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر وعياً، والتفاعل بشكل استباقي مع العملاء لتحسين ممارساتهم في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بمرور الوقت.

5. أداة تقييم الموردين

من أجل تعزيز متانة إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالموردين، أدخل البنك أداة تقييم جديدة تركز على المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى الموردين بهدف تقوية الرقابة على علاقاته مع الأطراف الثالثة وسلسلة التوريد.

وإدراكاً منه أن مخاطر المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة قد تمتد لتشمل الموردين ومقدمي الخدمات، تقوم الأداة بتقييم الموردين المحتملين والحاليين عبر مجموعة من المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمية. وتشمل عوامل التقييم الرئيسية وجود قواعد رسمية ومعتمدة للسلوك المهني، تطبيق السياسات البيئية وتتبع الانبعاثات، الالتزام بممارسات إعادة التدوير وإدارة النفايات، الامتثال لمعايير الحد الأدنى للأجور ومعايير العمل، المبادرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وغيرها من ممارسات الحوكمة والاستدامة.

ومن خلال التقييم المنهجي لأداء الموردين في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة، يستطيع البنك

تحديد العلاقات عالية المخاطر، وإعطاء الأولوية للتواصل، ودمج متطلبات الاستدامة في قرارات المشتريات وإدارة الموردين. وتدعم هذه القدرة ليس فقط تعزيز مرونة العمليات والامتثال للتعليمات الرقابية، بل أيضاً التزام البنك بممارسة أعماله بمسؤولية عبر منظومته بأكملها.

6. قابليّة تحمّل المخاطر المناخية

يعمل البنك حالياً على صياغة سياسة خاصة لتحديد قابليّة تحمّل المخاطر المناخية، وهي في هذه المرحلة ذات طبيعة استشرافية وتركز بشكل أساسي على توجيه عملية جمع البيانات المتعلقة بالمناخ بشكل منهجي لدعم تحليلات أكثر تقدماً للمخاطر في المستقبل.

وفي هذه المرحلة، تؤكد هذه السياسة على جمع مؤشرات رئيسية مثل تصنيفات كفاءة الطاقة لمحافظ العملاء والعقارات، والانبعاثات الفعلية من الأطراف المقابلة، وغيرها من المؤشرات المناخية ذات الصلة. وبينما لا تزال قابلية تحمّل المخاطر المناخية قيد التطوير، فإن هذه المبادرة تضع الأساس لدمج الاعتبارات المناخية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ومتابعة المحافظ، وإدارة المخاطر الائتمانية.

7. هندسة البيانات المتعلقة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة

يعمل البنك على تطوير قاعدة بيانات متخصصة للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدعم عملية جمع ودمج وتحليل المعلومات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمناخ عبر عملياته ومحفظة عملائه بشكل منهجي.

ويتم تصميم هذه البنية لمعالجة مجموعة متزايدة من التزامات الإفصاح، بما في ذلك المتطلبات الصادرة عن بورصة قطر ومصرف قطر المركزي، وعدد من وكالات التصنيف المتخصصة بمجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتمكّن هذه البنية البنك من جمع وتوحيد وتتبع البياناتشكل متسق، بما يضمن جودتها وشفافيتها وسهولة الوصول إليها لأغراض إدارة المخاطر الداخلية، والتقارير التنظيمية، والإفصاح الخارجي.

ومن خلال تأسيس قاعدة بيانات قوية، يستطيع البنك إجراء تحليلات أكثر تقدماً في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بمرور الوقت، ومتابعة الاتجاهات والتعرضات للمخاطر عبر العملاء والقطاعات، ودعم اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة فيما يتعلق بتخصيص الائتمان، والتواصل، والمبادرات المرتبطة بالاستدامة.

8. قياس الانبعاثات التشغيلية

يعمل البنك حالياً على قياس انبعاثاته التشغيلية عبر النطاقات Scope 1 و Scope 2 و Scope 3 (باستثناء الفئة 15)، وذلك لتغطية مجموعة من مصادر الانبعاثات تشمل استهلاك الطاقة في المباني، أسطول المركبات والسفر لأغراض العمل، الانبعاثات المرتبطة بالمشتريات، وتنقلات الموظفين.

وتُعد هذه المبادرة جهداً مشتركاً بين الإدارات المختلفة، بمساهمات كبيرة من إدارة المشتريات، المرافق، الموارد البشرية، وغيرها من الفرق، مما يعكس التزام البنك بدمج الاستدامة في جميع عملياته. ويخطط البنك للإفصاح عن انبعاثاته التشغيلية في الوقت المناسب، بما يضمن الشفافية والمساءلة.

تخدم هذه الجهود غاية أوسع تتجاوز حدود الالتزام بالمتطلبات الرقابية. فمن خلال فهم وتقليل بصمته الكربونية التشغيلية، يسعى البنك إلى تقليل أثره البيئي، والمساهمة في تحقيق الأهداف المناخية العالمية، وإلهام التغيير الإيجابي بين أصحاب المصلحة، مؤكداً أن المؤسسات المالية يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في حماية كوكب الأرض.

المعايير وأطر العمل الدولية والمحلية

يلتزم بنك الريان ببذل الجهود الرامية إلى دمج عملياته مع المعايير المحلية والعالمية للاستدامة وأفضل الممارسات في هذا المجال. ومن خلال هذا الالتزام، يحرص البنك على النجاح في تطبيق استراتيجية الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، التي تنعكس بدورها إيجابياً على أصحاب المصلحة داخل البنك وخارجه. علاوة على ذلك، تدعم مبادرات البنك أهداف دولة قطر في تعزيز العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع يتسم بالمسؤولية البيئية.

تقرير الإفصاح لبنك الريان عن المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى بورصة قطر

	2025	2024	2023	2022	2021	2020
الاستدامة البيئية						
هل لدى البنك مسؤولية قانونية أو تنظيمية تتعلق بالتأثير البيئي؟ نعم/ لا إذا نعم، اشرح.	**لا**	لا	لا	لا	لا	لا
هل تنشر الشركة سياسة خاصة بالبيئة وتتبعها؟ نعم/ لا	**لا**	لا	لا	لا	لا	لا
الطاقة المستهلكة (جيجاجول لكل موظف)	**53.67**	61.45	62.29	77.64	43.67	30.6
نسبة استخدام الطاقة المتجددة (%)	**19**	23	25	27	28	29
حدد المصدر الأساسي للطاقة المستخدمة من قبل الشركة	**الكهرباء والطاقة الشمسية**	الكهرباء والطاقة الشمسية	الكهرباء والطاقة الشمسية	الكهرباء والطاقة الشمسية	الكهرباء والطاقة الشمسية	الكهرباء والطاقة الشمسية
إجمالي حجم المياه المعاد تدويرها/ المعاد استخدامها من قبل الشركة سنوياً (م³)	**15,375.81**	12,102.32	12,470.15	16,576.70	11,371.85	8,213.80
إجمالي كمية الطاقة المستهلكة (جيجاجول)	**32,150.51**	33,785.77	35,629.46	47,362.60	32,491.16	23,468.68
إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة (طن)	**غير منطبق**	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
إجمالي حجم النفايات المنتجة (كجم)	**159,573.60**	156,467.51	152,380.80	162,504.00	198,201.60	204,328.80
إجمالي استهلاك المياه (م³)	**16,787.43**	20,240.17	19,019.14	17,487.86	13,299.43	17,300.57
	2025	2024	2023	2022	2021	2020
الشؤون الاجتماعية						
متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف	**31.64**	35.3	27.38	15.33	9.75	13.68
الإفصاح والالتزام بسياسة حقوق الإنسان؟ نعم/ لا	**نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني**	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني
هل تحظر الشركة استخدام عمالة الأطفال أو العمل القسري في سلسلة التوريد؟ نعم/ لا	**نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني**	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني	نعم- وفقاً لسياسة الموارد البشرية وقواعد السلوك المهني
هل تنشر الشركة سياسة للصحة والسلامة المهنية وتتبعها؟ نعم/ لا	**غير منطبق**	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
معدل تبديل الموظفين (%)	**5.41**	9.23	7.9	17.4	5.6	5.8
إجمالي الأجور والمزايا (مليون دولار أمريكي)	**93**	90	89	117	87	80
معدل التوطين (%)	**33.9**	33	33.9	35.9	32	32.6
عدد الشكاوى المقدمة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تم التعامل معها وحلها	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
نسبة الأرباح قبل الضريبة المستثمرة في المجتمع (%)	**2.7**	2.7	2.8	2.9	2.7	2.6

نسبة الإنفاق على الموردين المحليين (%)	**82.4**	59.6	84.3	83.2	73.39	81.74
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (المقاولون)	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (المقاولون والموظفون)	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
إجمالي عدد الإصابات والحوادث المميتة (الموظفون)	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
إجمالي القوى العاملة (موظفون بدوام كامل)	**577**	551	572	610	744	767
نسبة النساء بين القوى العاملة (%)	**29**	29.2	29.2	29.5	30.6	30.8
الحوكمة						
نسبة راتب الرئيس التنفيذي إلى متوسط رواتب الموظفين	**41.64**	41.43	41.6	41.35	-	-
الإفصاح عن نتائج التصويت في الجمعية العامة السنوية نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تنشر الشركة وتتبع مدونة لمكافحة الرشوة والفساد؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تنشر الشركة وتتبع مدونة لقواعد سلوك الموردين؟ نعم/ لا	**نعم**	لا	لا	لا	لا	لا
هل تنشر الشركة وتتبع مدونة لقواعد السلوك الأخلاقي؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل يتم ربط التعويض التنفيذي بمؤشرات الأداء؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نسبة النساء في مجلس الإدارة (%)	**صفر**	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
نسبة المدراء المستقلين في مجلس الإدارة (%)	**27.27**	27.27	27.27	27.27	27.27	33.33
مقارنة متوسط راتب الذكور إلى متوسط راتب الإناث	**نظام رواتب موحد ومتساوي**	نظام رواتب موحد ومتساوي	نظام رواتب موحد ومتساوي	نظام رواتب موحد ومتساوي	نظام رواتب موحد ومتساوي	نظام رواتب موحد ومتساوي
فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تنشر الشركة تقريراً حول الاستدامة؟ نعم/ لا	**نعم**	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هل تستعين الشركة بطرف ثالث لضمان دقة المعلومات غير المالية؟ نعم/ لا	**نعم**	لا	لا	لا	لا	لا

الملحق (1)- تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة

تقرير ممارس التأكيد المستقل لمساهمي بنك الريان (ش.م.ع.ق) (المعروف سابقاً باسم مصرف الريان (ش.م.ع.ق.))

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا لقرارالهيئة رقم (5) لسنة 2016 كما في31 ديسمبر 2025 ("متطلبات الهيئة"/"المتطلبات").

مقدمة

عملاً بمتطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، فقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود حول تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات الهيئة ("تقييم مجلس الإدارة") لبنك الريان (ش.م.ع.ق) (المعروف سابقاً باسم مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)) ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2025.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن إعداد تقييم مجلس الإدارة - كما هو مدرج في "بيان الامتثال" ضمن القسم 1 من التقرير السنوي للحوكمة - والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن ضمان التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 وإعداد تقييم مجلس الإدارة..

يكون مجلس الإدارة مسؤولًا أيضًا عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبرّرات ذات الصلة في الحالات التي تمّ التخفيف من آثارها. تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث تضمن عند تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، بما في ذلك الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد استرعى انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة – كما هو مدرج في "بيان الامتثال" ضمن القسم 1 من التقرير السنوي لحوكمة الشركات- لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، وذلك بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بمهمتنا وفقا للمعيار الدولي لمهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد استرعى انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة ، في مجمله، لم يعرض بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المنفذة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها فيما لو كانت هذه المهمة هي مهمة تأكيد معقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقييم مجلس الإدارة ، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، والاستجابة للمخاطر المقيمة حسبما تقتضيه الظروف. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل نطاقاً بشكل أساسي من مهمة التأكيد المعقول، سواء فيما يتعلق باجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، أو الاجراءات المنفذة استجابة للمخاطر المقيمة. وبناء على ذلك، لا نبدي استنتاج تأكيد معقول حول ما إذا كان تقييم مجلس الإدارة ، في مجمله، قد تم تقديمه بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات، وملاحظة العمليات المنفذة، وفحص المستندات، وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ المعتمدة لدى للبنك، والمطابقة مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاة ، بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام، والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة مقابل متطلبات المادة رقم (4) من النظام؛

- موافقة المحتويات ذات الصلة لتقييم مجلس الإدارة مع السجلات الأساسية التي يحتفظ بها البنك؛و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم مجلس الإدارة ؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

لقد التزمنا خلال تنفيذ عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لتبني المتطلبات الحوكمية والقانونية على الأفراد القائمين على تطبيق الإجراء، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لمدى فعالية تنفيذ إجراء الالتزام ، وفي حالات معينة قد لا تحتفظ هذه الإجراءات بمسار تدقيق. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان لآخر ومن دولة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة غير المشروع للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي لحوكمة الشركات (ولكن لا تشتمل "تقييم مجلس الإدارة ")، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، والتقرير السنوي، الذي من المتوقع أن يُتاح لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة كما هو مدرج في "بيان الامتثال" ضمن القسم 1 من التقرير السنوي لحوكمة الشركات لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقييم مجلس الإدارة كما هو مدرج في "بيان الامتثال" ضمن القسم 1 من التقرير السنوي لحوكمة الشركات، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري فيه ، فإننا مطالبون بإبلاغ الأمر للمسؤولين عن الحوكمة.

تأكيد على أمر

دون تغيير استنتاجنا، نلفت الانتباه إلى الإيضاح (1) في تقييم مجلس الإدارة حيث تشير إلى أن الهيئة أصدرت نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب قرارها رقم (5) لسنة 2025 ("المدونة الجديدة")، والتي دخلت حيز التنفيذ في 17 أغسطس 2025، وألغت قرار مجلس إدارة الهيئة السابق رقم (5) لسنة 2016 بشأن إصدار مدونة حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. أمام الشركات سنة واحدة من تاريخ نفاذ المدونة الجديدة للالتزام بها.

يقتصر نطاق مهمتنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على تقديم تأكيد محدود بشأن امتثال البنك لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016، وليس بشأن الامتثال للقانون الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 17 أغسطس 2025. كما نؤكد أن نطاق مهمتنا لا يشمل تقييم مدى استعداد البنك للالتزام بمتطلبات القانون الجديد.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات الهيئة، لا يظهر بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2025.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

وليد تهتموني

سجل مراقبي الحسابات رقم 370

الدوحة، دولة قطر

22 فبراير 2026

الملحق (2)- تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير ممارس التأكيد المستقل لمساهمي بنك الريان (ش.م.ع.ق) (المعروف سابقاً باسم مصرف الريان (ش.م.ع.ق.))

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025.

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة (11) من نظام حوكمة الشركات ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2025، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" لبنك الريان (ش.م.ع.ق) (المعروف سابقاً باسم مصرف الريان (ش.م.ع.ق.)) ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2025 استنادًا إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤلاً عن تقديم "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل، والذي يشتمل على:

- تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل؛
- وصف لتحديد العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل ؛ و
- تقييم مدى خطورة أوجه القصور في التصميم والفعالية التشغيلية في ضوابط الرقابة، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في 31 ديسمبر 2025.

يعتمد التقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات مراقبة المخاطر المقدمة من إدارة البنك:

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛ و
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة البنك مسؤول أيضاً عن إنشاء والحفاظ على الضوابط المالية الداخلية بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتطبيق والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء استنتاج تأكيد معقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية " للبنك على المستوى المنفصل بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" كما هو معروض في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر التحريف الناجم عن الاحتيال أو الخطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية. تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

1- تمويل الشركات والأفراد؛	2- الودائع
3- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية	4- الموارد البشرية وجداول الرواتب

5- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات	6- التمويل التجاري
7- الخزينة والاستثمار	

وشمل التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة على مستوى المنشاة وضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة وضوابط التطبيقات.

يتضمن ارتباط التأكيد، الذي يهدف إلى إبداء استنتاجتأكيدي معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية " للبنك على المستوى المنفصل استنادًا إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية،تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول العرض العادل للتقرير. تضمنت إجراءاتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية بناء على المخاطر المقدرة.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم وقيمنا المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المراقبة

تعتمد الاجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف المادي في مدى ملاءمة التصميم التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. كما تضمنت إجراءاتنا تقييم المخاطر المتمثلة في عدم تصميم ضوابط الرقابة بشكل مناسب أو عدم تشغيلها فعال لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة المذكورة في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل. تضمنت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ملائمة بناء على الظروف الراهنة. ويُعدّ التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا حول تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين ، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 ("ISQM 1") الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام لإدارة الجودة يتضمنسياسات أو إجراءات تتعلق بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

(1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.

(2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ دون اكتشافها مما قد لا يمنع أو يكشف جميع حالات الاستخدام غير المصرح به للموجودات التي قد يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية.. وقد لا يكون التقييم التاريخي لتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية مناسباً للفترات المستقبلية في حال تغير الظروف أو تراجع مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتبارًا من 31 ديسمبر 2025 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي (ولكنها لا تشتمل على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ") وهو التقرير الذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن رأينا حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا عليه، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

الرأي

برأينا، واستناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية، وكما ورد في تقرير مجلس الإدارة ، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025.

التأكيد على الأمر

ونلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا لا يشمل أي شركات تابعة للبنك. ولم يتم تعديل رأينا في هذا الصدد.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

وليد تهتموني
سجل مراقبي الحسابات رقم 370
الدوحة، دولة قطر
22 فبراير 2026

بنـــك الريان (ش.م.ع.ق)
AlRayan Bank (Q.P.S.C.)

69 شارع العد الشرقي، ص.ب 28888، لوسيل، قطر
69 Alad Al Sharqi Street, P.O. Box 28888, Lusail, Qatar

هاتـــف Telephone
+974 4425 3333

س.ت: 32010، رأس المال: 9,300,000,000 (مدفوع بالكامل) | CR No: 32010, Authorized and Paid-up Capital: QR 9,300,000,000